

عوض عبد الفتاح*

خلفيات وتداعيات المؤامرة

ضد عزمي بشارة

استنفرت دولة بأكملها، بأجهزتها الأمنية السرية، ضد شخص واحد هو مواطن فيها بالفرض، لكنه مواطن في وطنه المسلوب بحكم الوجود التاريخي. لقد رأت فيه الدولة العبرية كل الرواية وكل الرؤية المقابلة والنافية لروايتها ورؤيتها.

مخاوف هذه الدولة تحققت. هكذا يقول لسان حال حكامها. كانت مخاوفهم تتمثل في تكاثر العرب الطبيعي وتهديدهم لهيمنة الأغلبية اليهودية. كما كان جزء من مخاوفهم يتمثل في إمكان لجوء عدد كبير ممن تبقى داخل حدود إسرائيل من أبناء الشعب الفلسطيني إلى العمل المسلح. حتى إن أهم الاعتبارات لعدم فرض التجنيد الإجباري على المواطنين العرب كان خوفهم من ذلك، وربما كانوا يتمنون أن يلجأ المواطنون العرب إلى العنف لتستكمل إسرائيل عملية طرد الفلسطينيين، لكنهم اختاروا النضال السياسي.

قبل الفلسطينيين وتعايشوا مرغمين مع قواعد اللعبة التي فرضتها الدولة العبرية الممثلة في فرض المواطنة والسماح بقدر معين من حرية التعبير وإقامة التنظيمات السياسية. وتصرف الطرفان، الدولة العبرية والمواطنون الفلسطينيون، على أساس أن هذه اللعبة السياسية أكثر راحة للطرفين، وأكثر فائدة في ظل ميزان القوى القائم. لكن قواعدهما كانت على الدوام تتعرض للشد والجنب، فكلما نجح المواطنون الفلسطينيون في توسيع الدائرة المرسومة من جانب الدولة اهتمت الأخيرة باعتماد إجراءات جديدة مباشرة أو غير مباشرة، مضمرة أو خفية، لاحتواء ما حققوا من إنجازات، أو لجعل الدائرة لا تتسع لمطوحاتهم.

في مرحلة ما بعد النكبة، انتظر الفلسطينيون في إسرائيل تحولات إقليمية (عربية) لتغيير واقعهم وعودة أقرابهم من الشتات. فهادنوا وسايروا السلطة وأحزابها، إذ كان مهم البقاء لا أكثر. ولم تكن حركة النشاط السياسيين العرب، الشيوعيين والقوميين، ذات تأثير حاسم في وعي الناس في تلك الفترة. فالجرح النازف، جرح النكبة، هو الذي شكل الغذاء الرئيسي للذاكرة الجماعية وأبقاها مشتتة في القلوب والوعي. يضاف إلى ذلك دور مصر العربي وإعلامها المحرض وخطابات زعيمها آنذاك جمال عبد الناصر الذي تعلق به الفلسطينيون في كل مكان، بمن فيهم الباقون داخل حدود إسرائيل الـ 48، وبنوا آمالاً عريضة عليه. بطبيعة الحال إن التطور السياسي اللاحق للأقلية العربية الفلسطينية لم يكن معزولاً عن بدايات العمل السياسي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

دأبت إسرائيل، منذ قيامها، على اعتماد ممارسات تعويض عن "الخطأ التاريخي" الذي قال به حكام الدولة العبرية بعد النكبة، وهو في نظرهم اعتبار إبقاء 150.000 عربي فلسطيني داخل إسرائيل خطأً استراتيجياً.

عملية التعويض الصهيوني عن "ضرر" بقاء هذا القسم من الشعب الفلسطيني في قلب الدولة العبرية تمت عبر وضع استراتيجيا تحد تكاثر العرب، وتحجّم تطوره السياسي الوطني، وتحتجز تطوره المادي. فلاحقت نشيطي الحزب الشيوعي العرب على الرغم من اعتبار الحزب الشيوعي الإسرائيلي نفسه جزءاً من الدولة، وضيقت عليهم وقمعت كل محاولة لإقامة تنظيم عربي مستقل. وكان أبرز مثال لذلك قمع حركة الأرض القومية الناصرية وتشتيت قادتها في مختلف أرجاء الوطن. وبهذه السياسة فإنها ساهمت في تشويه تطوره الاقتصادي والاجتماعي، وبقوا بلا مدن ولا زراعة ولا صناعة. لكن كل ذلك فشل في قمع نمو الحركة الوطنية العربية، سياسياً وثقافياً. اليوم تصحو الدولة العبرية على تحقق مخاوفها، وهي مخاوف ذات دوافع استعمارية وعنصرية، وليست ذات طابع إنساني وديمقراطي. والعرب داخل إسرائيل يعيدون اكتشاف هويتهم كمجموعة قومية، واكتشاف جانب آخر من حقيقة إسرائيل. فإسرائيل ليست كياناً استعمارياً قام على أنقاض شعب آخر بتأثير الفكر القومي الأوروبي الحديث فحسب، بل هي أيضاً دولة ذات بنية عنصرية، إنها مسخ من الدولة الأوروبية الحديثة التي قامت على أساس الفصل بين الدين والدولة وأن المواطنة المتساوية هي الناظم الأساسي بين الفرد ودولته.

كان دائماً الادعاء الأساسي لإسرائيل تجاه الغرب أكذوبة الديمقراطية؛ أي أنها ديمقراطية في غابة الديكتاتوريات. وإذا ما جردت إسرائيل من هذه البضاعة فستظهر على كامل حقيقتها أمام من استطاعت لفترة طويلة أن تخفي هذا التناقض المزمّن.

الانعطافات التاريخية

وتعثر استثمارها

مر عرب الداخل بانعطافتين تاريخيتين رئيسيتين منذ سنة 1976، هما: يوم الأرض الذي تحول إلى يوم وطني فلسطيني بامتياز، وهبة القدس والأقصى التي جاءت شرارتها من القدس المحتلة ومن الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ومرت بين هاتين الانعطافتين هبات شعبية محدودة عديدة، سواء كانت ردة فعل على مذابح إسرائيلية ضد شعب فلسطين خارج حدود 48، أو رداً على هدم بيوت ومصادر أراضي عربية في الداخل، وغيرها من الممارسات العنصرية.

استطاعت المؤسسة الإسرائيلية أن تلجم الاندفاع الشعبية السياسية ليوم الأرض، وتحدّ تأثيراتها النضالية، وكذلك استطاعت أن تفعل الأمر ذاته بعد هبة القدس والأقصى التي اجتاحت المدن والقرى عامة في الوطن المحتل منذ سنة 1948. يعود نجاح هذا الاحتواء الجزئي إلى أوضاع إقليمية تتمثل في أزمة القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية وعدم تقدم المشروع الوطني الفلسطيني، وإلى أوضاع محلية تتمثل في طبيعة من احتكر قيادة العمل السياسي داخل الخط الأخضر، فضلاً عن الوضع المركب لعرب الداخل. لقد افتقرت القيادات (الحزب الشيوعي)، التي أصبحت تقليدية فيما بعد، إلى الاستعداد والقدرة على بناء المؤسسات القومية المهنية والمنتخبة وتطوير آليات نضال جديدة. فعلى الرغم من الدور المركزي الذي أدته قيادات الحزب الشيوعي فإنها لم تستطع أن تتحرر من سقفها السياسي المتمثل في المساواة الاندماجية ومن المفهوم المشوه للأمية.

لكن التفاعلات الثقافية والسياسية التي أعقبت يوم الأرض بين عرب الداخل ونخبهم المتعلمة وطلبة الجامعات والخريجين والنشطاء السياسيين، لم تتوقف، واتخذت أشكالاً تنظيمية وفكرية متعددة: وطنية فلسطينية؛ دينية إسلامية؛ قومية؛ وغيرها.

في هذه الحقبة، التي شهد فيها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل تحولات اقتصادية واجتماعية بعد حدوث تحولات كبيرة في مجتمع الدولة العبرية، ظهر مساران: مسار التشديد على المواطنة المتساوية، ومسار تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، وظلت العلاقة بينهما متوترة وغير متوافقة، ولم يقدم أي حزب حتى سنة 1994 أي مقاربة جدية لهذا التوتر أو معادلة متوازنة. كان الواقع الفلسطيني المركب داخل مناطق 48 يحتاج إلى معادلة مركبة تجيب على كيفية تعامل العربي الفلسطيني حامل المواطنة الإسرائيلية مع التناقض الذي يعيشه كل لحظة، بين حياته اليومية التي ترتبط بتلبية حاجاتها بالمؤسسات الإسرائيلية، ولا سيما بعد أن تم تجريد المجتمع من أي شكل من أشكال الاعتماد على الذات، وبين كونه عضواً في مجموعة قومية أصيلة.

وكان مناضلون سياسيون عرب أبدعوا في السابق في إبقاء شعلة معارضة سياسة الدولة الإسرائيلية بما أتاحتها المرحلة التي نشطوا خلالها، وبما أتاحتها قدراتهم وتجربتهم. لكنهم ظلوا يراوحون في دائرة الحقوق المدنية ودائرة الحقوق القومية الجزئية.

غير أن زيادة تعقد الوضع السياسي والمعيشي لعرب الداخل في ظل الدولة العبرية، وانسداد الأفق أمام النظم العربية الوطنية لإلحاق الهزيمة بإسرائيل التي واصلت النمو والتطور والتحول إلى مجتمع قوي مع أجهزة قمع عاتية قوامها الترغيب والترهيب أو الاحتواء، طرحا على رموز التيارات الوطنية ضرورة إعادة التفكير في آليات العمل السياسي وسقفه.

كانت القوى السياسية جميعها قد وصلت إلى مرحلة الأزمة الحقيقية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي وخصوصاً بعد أن جاءت الانتفاضة الأولى لترسم حدود الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليتم استثمارها المتسرع من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال حل كرس إسرائيل دولة لليهود تاركاً عرب الداخل شأناً إسرائيلياً يمكن الاستعانة بهم كاحتياط لقوى "السلام الإسرائيلية"، مثل حزب العمل ومن يدور في فلكه، في أي مفاوضات مستقبلية مع المنظمة. لقد كان مطلوباً من الفلسطينيين التخلي عن قضيتهم الوطنية، أو هكذا فهمت القوى الوطنية بين عرب الداخل أبعاد هذا الحل.

وهنا تفاقمت الأزمة السياسية، ولا سيما بعد أن جرى انفراج نسبي في القبضة الإسرائيلية على عرب الداخل بعد اتفاق أوسلو، الأمر الذي أوقع بعض القوى في مزيد من أوهام تحقيق المساواة عبر تهميش الهوية الوطنية، وبعد أن تبين إفلاس طروحات الاندماج على هامش المجتمع الإسرائيلي، التي تبناها أساساً الحزب الشيوعي الذي غلب الطبقي على القومي.

بروز الحاجة

إلى رؤية جديدة

كان هذا الوضع المركب يحتاج إلى معادلة مركبة، وكذلك إلى أعمال الفكر والجهد النظري. ولا يبدع في هذه المعادلة إلا أناس متميزون. وكان عزمي بشارة أبرز هؤلاء وفي طليعتهم. فالرجل كان صاحب تجربة سياسية نضالية منذ صباه في الحزب الشيوعي، إذ تميز بالحيوية والاجتهاد والذكاء، وبالشخصية المستقلة حتى داخل الحزب.

وساعد في بلورة وعي بشارة ورسالته دراسته الفلسفية في الجامعة، وتسارع نمو وعيه القومي، والتخلص مبكراً من بقايا الدوغمائية الشيوعية النافية لأهمية القومية في تاريخ المجتمعات، ثم عودته إلى الوطن ولقاؤه المباشر مع الحركة الوطنية الفلسطينية كمحاضر في جامعة بيرزيت منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. كما أن اشتباكه السياسي مع حركة أبناء البلد في أثناء دراسته في الجامعات الإسرائيلية في السبعينيات ساهم في تفتح وعيه المبكر على غياب البعد القومي في برنامج الحزب الشيوعي، مثلما ساهم في صقل وعي العشرات بل المئات من كوادرات الحركات السياسية العربية في الجامعات.

تميز عزمي بشارة بذكاء حاد وروح قومية متوقدة وقدرة فكرية وخطابية، ومع ذلك لم يكن تحويل هذا الفكر إلى حركة سياسية منظمة عملية سهلة في أواسط التسعينيات، ويمكن تصور صعوبة إقامة حركة سياسية جديدة من عدد من الحركات السياسية ونشطاء أمضوا أعواماً طويلة في حروب سياسية قاسية فيما بينهم كان التراشق الكلامي المتبادل يصل فيها إلى حد الاتهام بالانحراف والتخوين.

أذكر كم كان صعباً في بداية طرح المبادرة أن يقبل مثلاً بعض أعضاء حركة أبناء البلد، المحسوبة في نظر إسرائيل على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، العمل مع قادة ونشطاء من الحزب الشيوعي سابقاً أو من الحركة التقدمية التي كانت محسوبة على حركة "فتح"، أو أن يقبلوا بتغيير موقفهم من الكنيست بعدما قاطعوه عشرات الأعوام. لكن أغلبية قيادة الحركة حسمت أمرها بعد نقاش داخلي استمر أكثر من عامين. وبالتوازي مع النقاش في الفترة التي كانت تجري المساعي لإقامة التجمع الوطني الديمقراطي، أو ما سميناه عملية إعادة تنظيم الحركة الوطنية في الداخل والعمل على تنظيم العرب على أساس قومي، لم يكن سهلاً استبدال شعار "دولة ديمقراطية علمانية"، بشعار "دولة كل المواطنين"، مع أنه ينطوي على بذور تصادم مع جوهر الدولة اليهودية ويعري عنصريتها. وقد فسرت حركة أبناء البلد مشاركتها في التجمع وبررتها بأن شعار دولة المواطنين وإلغاء يهودية الدولة شعار اعتراضى. وكان ذلك يعكس المرونة الفكرية والسياسية التي تميزت بها القوى والشخصيات المبادرة إلى إقامة التنظيم الجديد. نذكر ذلك ونحن نستحضر فشل كثير من محاولات تجميع قيادات سياسية متقاربة في الساحة الفلسطينية أو في الساحة العربية، سواء قيادات التيارات الوطنية الديمقراطية أو التيارات القومية.

كان الجهد التنظيمي لتشكيل الحركة الجديدة جماعياً، شارك فيه حركة أبناء البلد، وقيادات في الحركة التقدمية، وأعضاء ونشطاء سابقون في الحزب الشيوعي، ونشطاء وطنيون آخرون، لكن من طبع الحركة فكراً وسياسياً منذ لحظاتها الأولى هو الدكتور عزمي بشارة. وهو الذي أكسبها الزخم والتميز. سواء من حيث مفهوم المساواة والمواطنة، أو من حيث مفهوم الهوية القومية والعلاقة بالعالم العربي. وقد جاء منذ البداية بأفكار مبلورة وبأفق استراتيجي واضح.

يمكن القول إن مرحلة التأسيس وما تلاها شكلت أعظم وأعمق عملية تنقيف سياسي للحركة الوطنية وللتيار القومي عامة في الداخل. فالأمر الجديد ليس الذهاب بشعار المواطنة أو المساواة إلى نهايته في مواجهة صريحة مع جوهر الدولة العبرية فحسب، بل أيضاً الجمع بين القومية والديمقراطية. وتظهر كتابات كثيرين من المناضلين والمثقفين الوطنيين، الفلسطينيين والعرب، استفادتهم من هذا الجمع. ونرى بعضهم يبشر بتكريس فكرة المواطنة المتساوية في بلاده. ويظهر ذلك بصورة خاصة عندما يناقش هؤلاء كتابات ومساهمات عزمي بشارة وفكر التجمع الوطني عامة. كما أن إعادة تحديد البعد القومي في نضال التجمع انطوت على إكسابه بعداً نضالياً ونظرياً أكثر وضوحاً وأكثر تقدماً. وترجم ذلك إلى علاقة جديدة بين التيار القومي في الداخل وبين أغلبية القوميين والوطنيين العرب في الخارج عبر عزمي بشارة، وهي علاقة تفاعل ساهمت في إعادة الاهتمام بجوانب كانت مهملة في عملية إعادة ترميم التيار القومي العربي، مثل الديمقراطية والمواطنة المتساوية. وربما كان أكثر ما أزعج المؤسسة الإسرائيلية في دور بشارة مؤخراً هو هذا الدور بالتحديد: تجديد وتعميق الرابطة بين عرب الداخل

وبقية الأمة العربية. وكان كل من موقف بشارة وتحليلاته في أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان من أكثرها عمقاً ووضوحاً وانحيازاً بين عرب الداخل، بل فاق بعض رموز التيار الإسلامي داخل مناطق 48 الذي أبدى تحفظاً غير مبرر كون حزب الله شيعياً!!

ماذا أزعج إسرائيل في الأساس

صرح رئيس الأمن العام (الشاباك) السابق، عامي أيلون، في مقابلة مع صحيفة عربية محلية في كانون الثاني/يناير 2000، أن عزمي بشارة والتجمع تجاوزا الخطوط الحمر، عبر مطالبتهما بإلغاء يهودية الدولة واستبدالها بدولة المواطنين، وأضاف أنهما نقلتا هذه الفكرة التي كان يجري تداولها بين قلة من المثقفين من هامش المجتمع العربي إلى مركز الخريطة السياسية فيه.

وقالت القاضية الإسرائيلية تاليا ساسون في أثناء البحث في طلب شطب حزب التجمع ومنعه من خوض انتخابات الكنيست في سنة 2003 إن الأخطر في هذا الحزب أنه يطالب بالمساواة الكاملة، التي تعني إلغاء يهودية الدولة والامتيازات الخاصة بالأكثرية اليهودية.

بعد عدة أعوام (خلال سنة 2006) قام العشرات من المثقفين والأكاديميين العرب بتكليف من رئيس "لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب" بصوغ وثائق تضع تصورات مستقبلية لعرب الداخل بوحى من فكر التجمع الوطني. وقد اعتبرت المؤسسة الإسرائيلية الرسمية وكتّاب أعمدة في الصحف الإسرائيلية هذه الوثائق في منزلة شن حرب على الدولة اليهودية.

لقد أخفقت إسرائيل في حربها على لبنان أمام حزب مقاوم هو حزب الله، وتتفاعل أغلبية العرب في الداخل علناً مع المقاومة اللبنانية. ويقف حزب التجمع موقفاً وطنياً وقومياً عربياً من الحرب، ويبرز رئيسه كأشد المدافعين عن حق المقاومة اللبنانية في الدفاع عن نفسها وعن أرض لبنان وشعبها.

تشعر إسرائيل بأنها فقدت قوة الردع، وبأن هيمنتها تضررت بصورة لم يسبق لها مثيل. الفلسطينيون في قطاع غزة يخطفون جندياً إسرائيلياً الصيف الماضي، ومقاتلو حزب الله يخطفون جنديين ويقتلون آخرين، وبعدها يغرق الحزب قلب إسرائيل بالصواريخ بجرأة نادرة رداً على الحرب الشاملة التي شنتها إسرائيل ويزعزع قدرة ردعها. أما العرب في الداخل فيتماثلون مع "العدو العربي"، ويصدرون الوثائق التي تطالب بإلغاء الامتيازات اليهودية، ويتحولون إلى دولة لكل المواطنين، وعدم التسليم بها دولة ليهود إسرائيل والعالم. كما تشعر إسرائيل بأنها بحاجة ملحة وفورية إلى استعادة قوة الردع، لأن الاستراتيجية الصهيونية يؤمنون بأن فقدان الردع معناه بداية النهاية لإسرائيل. وتكاثرت الأبواق القائلة إنه نتيجة كل ذلك أصبح أياً كان يتناول على الدولة، بمن فيهم المواطنون العرب حاملو المواطنة الإسرائيلية، وأصبح من الواجب وضع حد لذلك.

سيناريوهات المستقبل

والتداعيات المتوقعة

لم تأت المؤامرة ضد عزمي بشارة لتؤشر إلى بداية مرحلة جديدة بقدر ما جاءت لتؤكد دخول المؤسسة الإسرائيلية في فصل جديد من المرحلة السياسية الجديدة، فيما يتعلق بالتعامل مع العرب، التي بدأت بعد هبة القدس والأقصى مباشرة، وخصوصاً بعد أن شخصت التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية كتنظيمين عربيين خرجا على القوالب المرسومة التي كانت قائمة حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

لكن المواجهة مع التجمع الوطني تنطوي على صعوبة إسرائيلية في تبريرها وتسويقها في المجتمع الغربي، ولدى جزء، ولو بسيط، من الرأي العام الإسرائيلي بسبب البرنامج الديمقراطي الذي يتبناه التجمع. أما المواجهة مع الحركة الإسلامية فلا تحظى باهتمام المجتمع المدني في الغرب نظراً إلى حملة تشويه الإسلام التي تقودها الإدارة الأميركية تحت شعار محاربة الإرهاب. ولذلك لا تتعرض إسرائيل لضغط بهذا الخصوص، وإنما تلقى التشجيع. مع ذلك لم تترك القوى الوطنية لعرب الداخل الحركة الإسلامية والشيخ رائد صلاح وحدهما في حملة الملاحقة التي توجت باعتقال القيادات، بل التفت حولهما وساندتهما بلا أدنى تحفظ.

إن التحدي الأكبر والمخرج أمام الدولة العبرية هو وقوعها في المواجهة بين ديمقراطية مفترضة (الديمقراطية اليهودية) وبين ديمقراطية حقيقية يتبناها حزب سياسي يطرح حلاً ديمقراطياً وإنسانياً للعربي الفلسطيني وللإسرائيلي، عبر دولة المواطنين أو دولة ثنائية القومية.

لقد أخفقت المؤسسة الإسرائيلية عبر جهازها القضائي في إدانة عزمي بشارة على خلفية مواقفه الديمقراطية ومواقفه المساندة لحق الشعوب في الدفاع عن أرضها وسيادتها. كما أخفقت في شطب التجمع عبر المواجهة القانونية - السياسية التي جرت مع الجهاز القضائي الإسرائيلي. لكن المحكمة التي أقرت عدم شطب التجمع قبل ثلاثة أعوام اعتبرت أنه اقترب من الحافة، ولذلك جرى لاحقاً تمرير قوانين جديدة، ويخطط لسن قوانين إضافية لتقليص مساحة المناورة، الضيقة أصلاً، أمامه أو أمام أي حزب عربي يحذو حذوه. وبما أن مسألة ملاحقة السياسيين العرب وحركاتهم السياسية على خلفية قضايا ذات طابع دستوري تنطوي على إشكالية وكثير من الإحراج وعدم الارتياح، فإن إسرائيل تلجأ اليوم إلى فبركة ملف أمني لسهولة حسم المواجهة بالطريقة التي تجيدها، أي الطريقة الأمنية.

كيف سيؤثر ذلك في العرب

وفي مستقبل التجمع وطروحاته

حاولت المؤسسة الإسرائيلية، ولا تزال، عزل المؤامرة ضد عزمي بشارة عن السياسات المنهجية المتبعة والمنفذة يومياً ضد المواطنين العرب في الداخل ككل، وضد كل أشكال التعبير السياسي المتقدم في أوساط العرب. وحاولت أن تظهر بشارة كنبذة ضارة ووحيدة. وهي في الواقع تستهدفه لدوره الكبير وتأثيره الواسع والعميق، ولأنها تريد أن توقف هذا التأثير المتنامي بين عرب الداخل.

لكن قيادة التجمع الوطني الديمقراطي لم تتح الفرصة للدولة العبرية، فأعدت التذكير المرة تلو الأخرى بتصريحات الشاباك الأخيرة القائلة بالخطر الاستراتيجي للعرب على الدولة العبرية، وباستحضار الملاحظات والمحاولات لشطب التجمع ومحاكمة عزمي بشارة على قضايا ذات طبيعة دستورية. وكذلك تواصل استحضار ملف الشيخ رائد صلاح والحركة الإسلامية على الرغم من الاختلاف الكبير من حيث حجم العنصر الأمني الوارد في ملف بشارة. كما تصدى التجمع منذ البداية لمحاولات تقسيم المجتمع والقوى السياسية بين معتدل ومتطرف، واستذكر شهادات وأمثلة من التجربة الإسرائيلية تورط فيها الشاباك في فبركة الملفات الأمنية ضد شخصيات إسرائيلية مهمة.

من ناحية أخرى، فإن التهم الموجهة إلى بشارة، سواء كانت مالية أو أمنية، تندرج ضمن العلاقة بالحركات الوطنية وبالعالم العربي، ورفض الوقوف إلى جانب إسرائيل في حربها ضد هذه الحركات والدول. ولذلك فإن المواطنين العرب في معظمهم اقتنعوا بأن الملف الأمني ملفق، وبأن التهم هي فقط بسبب الموقف السياسي والمعنوي المؤيد لحق المقاومة اللبنانية في التصدي للعدوان الإسرائيلي.

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تصليب موقف أغلبية المواطنين العرب، ولا سيما الأوساط الوطنية الفاعلة، فئات وحركات وجمعيات وشخصيات، وفي عزل العملاء والانتهازيين، وإضعاف تأثير الحاقدين الذين حاولوا في المرحلة الأولى تسويق الموضوع المالي في إطار فساد لا في إطار أمني.

تحديات راهنة

لا يعني هذا أن العاصفة مرت، إذ لها تداعيات مباشرة وأخرى بعيدة المدى. فعزمي بشارة، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الإنساني، مضطر إلى أن يكون بعيداً، ولو مؤقتاً، عن الوطن والأهل، وإن كان يعتبر الوطن العربي وطنه، وهو يمارس ذلك سياسياً وثقافياً ووجدانياً.

أما على مستوى عرب الداخل، وعلى مستوى التيار الوطني بصورة عامة، وفي مقدمه التجمع الوطني الديمقراطي، فإنهما أمام تحدٍ حقيقي. إسرائيل تسعى لحسم الأمر مع العرب قبل أن يمضوا بعيداً في مشروعهم السياسي الثقافي بعد أن تراكمت الأفكار والإنجازات في هذا الاتجاه. هناك مخططات جارية ومتجددة لإعادة رسم اللعبة السياسية بهدف الحد من حرية الحركة الوطنية وتأثير طروحاتها السياسية والثقافية والميدانية. وثمة مخططات لتسريع تهويد ما تبقى من الأرض وتكريس الدونية الاقتصادية والثقافية والسياسية للعرب في الداخل، ومخططات لإعادة هندسة الأجيال الفلسطينية الجديدة عبر الخدمة الإلزامية تمهيداً للخدمة في الجيش، وخلق ولاء لدولة إسرائيل، طبعاً ليس في مقابل تحقيق المساواة الكاملة.

الهدف هو المضي في تهويد كل بقعة أرض فلسطينية متبقية غير مستغلة، وإعادة تشكيل وعي الأجيال الشابة، وإسكات العرب عامة وقواهم الوطنية عن المطالبة بالحقوق الكاملة وإلغاء التمييز الممارس ضدهم. فالدولة العبرية أصبحت ترى أن الطروحات الثقافية والسياسية والإنسانية الجديدة لا يتوقف تأثيرها في مضامين المناظرة القائمة بين العرب والدولة فحسب، بل أيضاً تنطوي على عملية تثوير شعبي وإمكان انفجار هبات شعبية متوقعة بأشكال متعددة في المستقبل.

يمكن الجزم أن امتداد تأثير أفكار عزمي بشارة والتصورات المستقبلية في أوساط عرب الـ 48 أصبحت حقيقة راسخة، وخصوصاً في أوساط النخب المثقفة والسياسية. فقد تم استبطان هذه الأفكار والتصورات لمستقبل العرب في الداخل، وأصبح واضحاً أنه لا يمكن الوصول إلى مساواة كاملة أو حل وسط مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي من دون هذه الأفكار. والبديل الآخر الذي أصبح متداولاً في الآونة الأخيرة هو حل الدولة الواحدة - دولة ثنائية القومية أو دولة علمانية ديمقراطية. والتجمع كما هو معروف لم يغلق الباب قط أمام هذا الأفق. ودولة المواطنين المطروحة من التجمع هي بوصلة توجيه وطني وديمقراطي للحركة الوطنية في الداخل. وكما هو واضح للعيان فإن أفق حل الدولتين الذي تتبناه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنة 1974 بديلاً من الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة في فلسطين بات مسدوداً في المرحلة الراهنة.

إن إسرائيل غير ناضجة، وليست مهيأة، لقبول الحل الوسط. فإخفاقها أمام المقاومة الفلسطينية، وهزيمتها أمام المقاومة اللبنانية، جعلها أكثر تطرفاً وتمسكاً بمشاريع حلول أو تصفية هدفها الأساسي ضمان أوسع مساحة من الأرض وأقل عدد من العرب داخل مناطق سيطرتها. إن هدفها الأساسي هو الحفاظ على الأكتريّة اليهودية وهيمنتها على مقدرات البلد وعلى الفلسطينيين.

وعليه، من غير المتوقع أن يحدث تراجع جدي في سياسات إسرائيل ضد العرب في الداخل، و ضد أشكال التعبير السياسي عن طموحاتهم الحقيقية في المدى المنظور من دون إعادة تنظيم العرب ووضع استراتيجيا متماسكة وواقعية تأخذ في الاعتبار عناصر القوى الأساسية: الفكر السياسي الحديث الذي أثبت حتى الآن فاعليته في رفع مستوى الخطاب السياسي العربي في الداخل وفي مقارعة الصهيونية؛ النضال الشعبي؛ البعد الدولي.

وفي سياق الصراع الشامل بين الشعب الفلسطيني والصهيونية، أصبح مطلوباً أكثر من أي وقت مضى فتح آفاق التنسيق السياسي المنهجي بين مركبات الحركة الوطنية الفلسطينية في الوطن عامة وفي الشتات، والبحث في إيجاد التعابير السياسية الوطنية الديمقراطية المشتركة، وتوفير مقومات وآليات إعادة بلورة الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة تحديد قيمها الوطنية والديمقراطية والتنويرية، وطرح حلول جذرية وإنسانية للصراع. ■

(*) السكرتير العام للتجمع الوطني الديمقراطي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx